



عمال فورد ينتجون سيارات جديدة في مصنع في مدينة ساو باولو، البرازيل.

الإبحار وسط الأمواج العاتية

راجو هويدروم وأيهان كوسي وفرانزيسكا أونسورغ

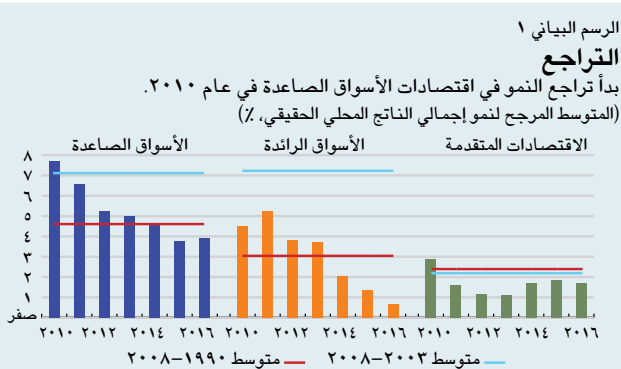
دعمت اقتصادات الأسواق الصاعدة العالم بعد الأزمة المالية العالمية، ولكنها الآن في تباطؤ كبير

الحالي على بعض أكبر الاقتصادات الصاعدة — مجموعة البلدان المتنوعة التي يطلق عليها بلدان بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) - وذلك باستثناء الهند. ويعكس هذا التباطؤ تراجع النمو في الصين، والضعف المستمر في جنوب إفريقيا، والركود الحاد في روسيا منذ ٢٠١٤ وفي البرازيل منذ ٢٠١٥.

وقد ساهمت في حالة التباطؤ التي تشهدها الأسواق الصاعدة عوامل خارجية ومحلية ودورية

كانت اقتصادات الأسواق الصاعدة في وقت من الأوقات مثار إعجاب العالم. ويبدو أنها كانت جديرة بذلك. فخلال عقدين من الزمان عقب منتصف ثمانينات القرن الماضي، حققت الأسواق الصاعدة نمواً قياسيماً مما ساهم في تحويل البيئة الاقتصادية العالمية. وكانت بصمودها خلال الأزمة المالية العالمية بمثابة ركيزة ضرورية للاقتصاد العالمي. فقد تعافت الأسواق الصاعدة من الأزمة في الوقت الذي شهدت فيه معظم الاقتصادات المتقدمة ركوداً غير مسبق.

غير أن هذه القصة المذهلة اتخذت مساراً مختلفاً إلى حد ما لاحقاً. فمنذ عام ٢٠١٠، تباطأ نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة، ليبلغ ٣,٨٪ في عام ٢٠١٥ ليتراجع بذلك عن متوسط مستواه طويل الأجل (راجع الرسم البياني ١). ومن المثير للاستغراب أن حالة التباطؤ المطولة الحالية تحدث في جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة بشكل متزامن على نحو مماثل لفترات الاضطرابات العالمية السابقة. وتحديداً، يؤثر التباطؤ



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية الواردة في عدد يونيو ٢٠١٦ من تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي. ملحوظة: يبدأ احتساب المتوسط طويل الأجل للأسواق الرائدة اعتباراً من عام ١٩٩٣ بسبب عدم وجود بيانات متاحة قبل هذا التاريخ. ويمكن الرجوع إلى دراسة World Bank (2016) للاطلاع على البلدان المصنفة ضمن مجموعات الأسواق الصاعدة والأسواق الرائدة والاقتصادات المتقدمة.

١,٥ نقطة مئوية (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة العليا). وتحديداً، يمكن عزو نسبة كبيرة من تباطؤ النمو في الاقتصادات الصاعدة والرائدة الأخرى بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ إلى تباطؤ بلدان بريكس. وفي المقابل، تشير التقديرات إلى أنه لم يكن للتباطؤ في بلدان بريكس أثر يذكر على النمو في بلدان مجموعة السبعة — كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويعكس ذلك التدابير التي اتخذتها بلدان مجموعة السبعة على مستوى السياسات للتصدي للتباطؤ الاقتصادي، ووضع هذه البلدان كمستورد صاف للنفط. وعادة ما تواجه البنوك المركزية لبلدان مجموعة السبعة الصدمات الخارجية، بما في ذلك الصدمات الناجمة عن بلدان بريكس، من خلال سياسات نقدية تيسيرية بغرض تشجيع الإنفاق. ونظراً لوضع اقتصادات مجموعة السبعة كمستورد صاف للنفط، فإنها تستفيد عادة من انخفاض أسعار النفط الناتج عن تباطؤ بلدان بريكس. ورغم ضخامة حجم اقتصادات بريكس، فإن تداعيات تباطؤها غير مؤثرة على الأسواق الصاعدة والرائدة الأخرى بقدر تأثير التداعيات الناتجة عن الأسواق المتقدمة الكبرى (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة السفلى). وتعكس التداعيات الأكبر الناتجة عن اقتصادات مجموعة السبعة حجمها الاقتصادي الأكبر. ففي حين تمثل بلدان بريكس خمس إجمالي الناتج المحلي العالمي، تمثل اقتصادات مجموعة السبعة النصف تقريباً. كذلك تمثل بلدان مجموعة السبعة نصيباً أكبر في التجارة العالمية، وتضطلع بدور أساسي في التمويل العالمي. ومن شأن التدفقات المالية نقل الصدمات من اقتصادات مجموعة السبعة سريعاً إلى بقية أنحاء العالم. وهكذا، فبالرغم من صعود الأسواق الصاعدة الكبرى، لا تزال الاقتصادات المتقدمة تسيطر على الاقتصاد العالمي.

وهيكلية. فتباطؤ النمو الذي بدأ عام ٢٠١١ كان ناتجاً في البداية عن عوامل خارجية مثل ضعف التجارة العالمية وتراجع أسعار السلع الأولية وتشديد الأوضاع المالية. ولكن ابتداءً من عام ٢٠١٤، اكتسبت بعض العوامل المحلية أهمية متزايدة في هذا الصدد — بما في ذلك التباطؤ المستمر في نمو الإنتاجية وعدم اليقين بشأن السياسات وتشديد الموازنات الحكومية، وجميعها عوامل كان من الصعب معها تحفيز النشاط الاقتصادي. ويمكن عزو ثلث التباطؤ في نمو الأسواق الصاعدة منذ عام ٢٠١٠ إلى تراجع مستوى النمو الممكن — أي سرعة النمو الاقتصادي الممكنة. ونتج جزء كبير من التراجع عن تباطؤ نمو الإنتاجية الذي يعكس في جزء منه زيادة أعداد المسنين.

الآثار الانتشارية

يمكن أن يكون لتباطؤ الأسواق الصاعدة الكبرى آثار سلبية حادة على بقية العالم. ومن الأسباب المهمة لذلك حجم هذه الاقتصادات — فهذه الاقتصادات تمثل في الوقت الحالي نسبة ضخمة من الناتج والنمو العالميين. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وبالرغم من حالة التباطؤ الاقتصادي، بلغت مساهمة بلدان بريكس في النمو العالمي نحو ٤٠٪ تقريباً. مقابل حوالي ١٠٪ خلال تسعينات القرن الماضي. وتمثل هذه البلدان في الوقت الحالي أكثر من خمس الناتج الاقتصادي العالمي — وهي نسبة مماثلة للولايات المتحدة وتفوق نصيب منطقة اليورو. وفي عام ٢٠٠٠، كانت هذه البلدان تمثل عشر النشاط العالمي تقريباً. وتعتبر الصين أكبر الاقتصادات الصاعدة على الإطلاق، حيث يبلغ حجم اقتصادها ضعف حجم اقتصادات بريكس الأخرى مجتمعة وثلثي حجم الأسواق الصاعدة الأخرى مجتمعة. وتنعكس الأهمية المتزايدة لبلدان بريكس في الاقتصاد العالمي أيضاً في زيادة مشاركتها في التجارة الدولية والتمويل الدولي. وتحديداً، شهدت الروابط الاقتصادية بين بلدان بريكس والأسواق الصاعدة والرائدة الأخرى (أي الأسواق الأقل تقدماً عن الأسواق الصاعدة) نمواً ملحوظاً منذ عام ٢٠٠٠ (راجع World Bank, 2016). وإلى جانب التجارة، بدأت بلدان بريكس في الاضطلاع بدور رئيسي في مجموعة كبيرة من التدفقات المالية العالمية — بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمارات المصرفية واستثمارات الحافطة، وتحويلات المغتربين، والمساعدات الإنمائية الدولية. كذلك تعد بلدان بريكس — لا سيما الصين، والهند ولكن بدرجة أقل — مصدرًا رئيسياً للطلب على السلع الأساسية المهمة. وبالتالي قد يؤثر تباطؤ النمو في بلدان بريكس على الاقتصادات الأخرى من خلال القنوات التجارية والمالية وأسعار السلع الأولية.

وننظر هنا في حجم الآثار الاقتصادية على البلدان الأخرى (أو التداعيات) الناتجة عن التباطؤ الحالي في بلدان بريكس من خلال تحليل حجم التداعيات العالمية وتأثير كل بلد من بلدان بريكس على البلدان الأخرى في منطقته وانعكاسات التباطؤ المقترن بالاضطرابات المالية.

التداعيات من بلدان بريكس إلى العالم: نستخدم مجموعة من النماذج الاقتصادية البسيطة لقياس التداعيات على النمو الناتجة عن تباطؤ بلدان بريكس (راجع دراسة Huidrom, Kose, and Ohnsorge، وشبكة الإصدار). وترصد نماذجنا تأثير تراجع النمو في اقتصادات بريكس على النمو في الاقتصادات الأخرى بعد تحييد تأثير الأنشطة وأوضاع التمويل وأسعار السلع الأولية العالمية. ونستخدم بيانات ربع سنوية بدءاً من الربع الثاني من عام ١٩٩٨ وحتى الربع الثاني من عام ٢٠١٥.

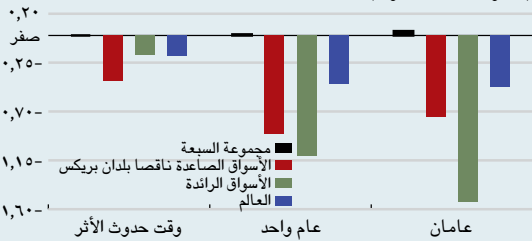
وفي المتوسط، قد يؤدي تراجع النمو في بلدان بريكس بمقدار نقطة مئوية واحدة خلال العامين التاليين إلى تراجع النمو العالمي بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية، والنمو في الاقتصادات الصاعدة الأخرى بخلاف بلدان بريكس بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية، والنمو في الأسواق الرائدة بمقدار

الرسم البياني ٢

تداعيات سلبية في مختلف أنحاء العالم

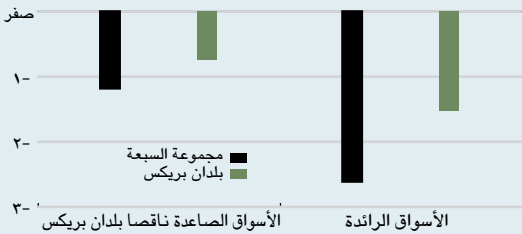
تراجع النمو في بلدان بريكس بمقدار نقطة مئوية واحدة تنتقل آثاره إلى بلدان أخرى.

(النمو، بالنقاط المئوية)



ولكن تراجع النمو في اقتصادات مجموعة السبعة بمقدار نقطة مئوية واحدة تقترب عليه آثار أكثر حدة.

(النمو، بالنقاط المئوية، بعد عامين)

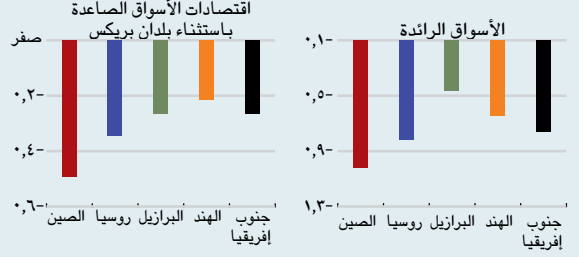


المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي.

ملحوظة: تتكون بلدان بريكس من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. وتشمل مجموعة السبعة كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي اللوحة العليا، يقصد بالعالم المتوسط المرجح لجميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات الرائدة واقتصادات مجموعة السبعة. وفي اللوحة السفلى، يقصد باستجابة النمو الاستجابية الكلية بعد مرور عامين. وتستند التقديرات إلى البيانات عن الفترة من الربع الثاني في عام ١٩٩٨ إلى الربع الثاني في عام ٢٠١٥.

تأثير متفاوت من بلد لآخر

يؤثر تراجع النمو في الصين بمقدار نقطة مئوية واحدة تأثيراً سلبياً أكبر على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات الرائدة مقارنة بتأثير الانخفاضات في اقتصادات بريكس الأخرى. (نمو إجمالي الناتج المحلي، %، تراكمي خلال عامين)



المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي. ملحوظة: بلدان بريكس هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. وتراجع النمو في الصين بمقدار نقطة مئوية واحدة، أما بلدان بريكس الأخرى، فتمت معايرة انخفاض النمو فيها بحيث يساوي مقادير الانخفاض في نمو الصين في نهاية العامين. والتداعيات المقدره من اقتصادات الأسواق الصاعدة لغير بلدان بريكس ضئيلة. وتم إعداد التقديرات استناداً إلى بيانات تغطي فترات متنوعة، أطولها من الربع الثاني من عام ١٩٩٨ إلى الربع الثاني من عام ٢٠١٥.

التداعيات من فرادى بلدان بريكس: يختلف حجم التداعيات من بلد لآخر في مجموعة بريكس، ولكن تداعيات الصين تكون الأكبر على الإطلاق (راجع الرسم البياني ٣). وفي المتوسط، قد يؤدي تراجع النمو في الصين بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى انخفاض النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية وفي الاقتصادات الرائدة بمقدار نقطة مئوية واحدة في خلال عامين. وتؤدي صدمة مماثلة في روسيا إلى تراجع النمو في الأسواق الصاعدة الأخرى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية. وستكون التداعيات من البرازيل على الأسواق الصاعدة الأخرى أقل كثيراً، ومنعدمة تقريباً بالنسبة للاقتصادات الرائدة. وبوجه عام، تشير التقديرات إلى أن التداعيات من الهند وجنوب إفريقيا إلى الأسواق الصاعدة الأخرى والاقتصادات الرائدة ستكون منعدمة تقريباً.

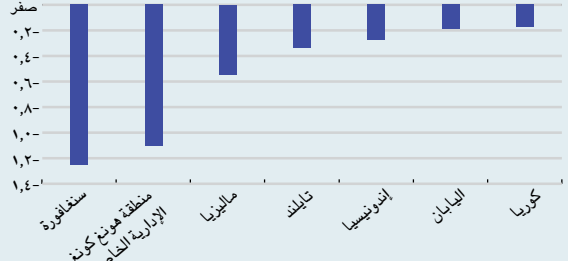
تتضمن مجموعة بريكس بعض أكبر الأسواق الصاعدة وأكثرها اندماجاً في مناطقها.

والاختلاف في حجم تداعيات فرادى بلدان بريكس ونطاق انتشارها يعكس حجمها وتداخلها مع البلدان الأخرى. فعلى أساس القيمة الحالية للدولار الأمريكي، يفوق الاقتصاد الصيني في حجمه ثاني أكبر اقتصاد في مجموعة بريكس (البرازيل) بمقدار أربعة أضعاف، ويزيد حجم وارداته على حجم واردات روسيا بمقدار ستة أضعاف، ويزيد الطلب فيه على منتجات الطاقة والمعادن الأساسية على الطلب في الهند بمقدار أربعة إلى عشرة أضعاف. وقد زادت مشاركة الصين في التجارة العالمية سريعاً منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، مما ساهم في زيادة احتمالات انتشار تداعياتها إلى بقية بلدان العالم.

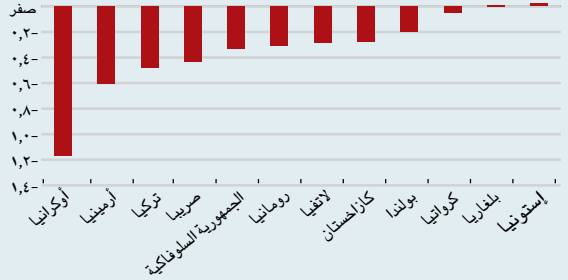
وتعد أسواق السلع الأساسية من أهم قنوات انتقال التداعيات من الصين إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات الرائدة الأخرى. فمن شأن تراجع النمو في الصين، من خلال تراجع الطلب العالمي على السلع الأساسية، أن يؤثر بصورة سلبية على أسعار السلع الأولية. ونتيجة لذلك، قد يتباطأ النمو في البلدان المصدرة للسلع الأولية بدرجة أكبر مقارنة بالبلدان المستوردة للسلع الأولية بسبب التباطؤ في الصين.

صدمة إقليمية

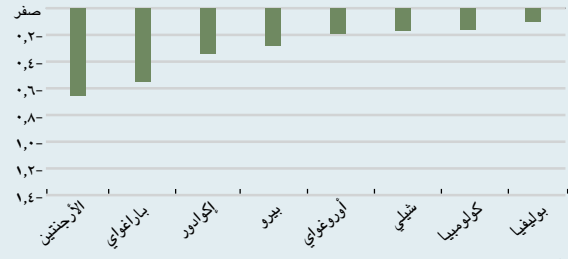
يؤدي تراجع النمو في الصين بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى صدمة حادة في البلدان المجاورة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. (نمو إجمالي الناتج المحلي، بالنقاط المئوية)



ويؤثر تراجع النمو في روسيا بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى تأثير سلبى على الاقتصادات في أوروبا ووسط آسيا. (النقاط المئوية)



ولكن تراجع النمو في البرازيل بالقدر نفسه يؤثر تأثيراً سلبياً أقل حدة على اقتصادات أمريكا اللاتينية. (النقاط المئوية)



المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي.

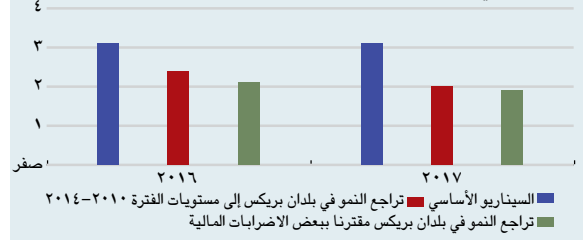
ملحوظة: تمثل الأعمدة تراجع النمو في نهاية العامين في فرادى الاقتصادات. وتم إعداد التقديرات استناداً إلى بيانات عن فترات متنوعة، أطولها من الربع الثاني من عام ١٩٩٨ إلى الربع الثاني من عام ٢٠١٥.

وبالرغم من ضخامة حجم التداعيات من الصين، فإن حدوث تباطؤ في جميع بلدان بريكس في نفس الوقت سيكون له تداعيات سلبية أكبر كثيراً مقارنة بحدوث تباطؤ في الصين وحدها، وستنشأ عنه صدمة أكثر حدة تؤثر على النمو في الأسواق الصاعدة والأسواق الرائدة والعالم. ومقارنة بتباطؤ الصين وحدها، تعكس هذه الآثار الدور الكبير لمجموعة بريكس ككل. فهذه المجموعة تتضمن بعض أكبر الأسواق الصاعدة وأكثرها اندماجاً في مناطقها. وسوف يشهد النشاط لدى الشركاء التجاريين للصين الذين تربطهم أيضاً صلات وثيقة ببلدان بريكس الموجودة في مناطقهم صدمة مزدوجة.

انتشار الآثار من فرادى بلدان بريكس إلى البلدان الأخرى في المناطق التابعة لها: تعد بلدان بريكس القوة المحركة للتجارة داخل المناطق التي تتواجد، وهي مصدر مهم لتحويلات العاملين الذين يهاجرون إلى البلد الأكبر في المنطقة ويرسلون أموالهم إلى بلدانهم الأم.

اضطرابات مالية

يمكن أن يتراجع النمو العالمي تراجعا حادا في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في حالة انخفاض النمو إلى مستويات مخيبة للأمل في بلدان بريكس خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ وتشديد الأوضاع المالية العالمية إلى حد ما. (النمو العالمي، %)



المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي. ملحوظة: يستند السيناريو الأساسي إلى التنبؤات الواردة في دراسة (World Bank, 2016). وتتمثل الاضطرابات المالية في تشديد أوضاع الأسواق المالية خلال صيف ٢٠١٣ عندما شعر المستثمرون بالقلق إزاء احتمالية قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي، وهو البنك المركزي الأمريكي، برفع أسعار الفائدة.

ولذلك قد تكون تداعيات تباطؤ النمو في بلدان بريكس كبيرة للغاية في المناطق التي تتواجد به:

الصين: تؤدي تقلبات النمو في الصين إلى تداعيات ضخمة تؤثر على عدد كبير من الاقتصادات في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. فترجع النمومة واحدة في الصين بمقدار نقطة مئوية واحدة يلحق ضررا بالغا بالنمو في مركز التجارة بسنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (راجع الرسم البياني ٤). وتنتقل التداعيات المؤثرة من الصين من خلال قنوات التجارة في الأساس: فالصين هي الشريك التجاري الأكبر لمعظم الاقتصادات الكبرى في المنطقة في الوقت الحالي.

روسيا: تعكس التداعيات الضخمة المنتشرة من روسيا وجود روابط تجارية ومالية إقليمية قوية في أوروبا ووسط آسيا، بما في ذلك من خلال تحويلات المغتربين. وتشير التقديرات إلى أن تراجع النمو في روسيا بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو في البلدان الأخرى في أوروبا ووسط آسيا بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية في المتوسط خلال عامين (راجع الرسم البياني ٤، اللوحة الوسطى). ووفقا للتقديرات، فإن تراجع النمو في روسيا يكون أكثر تأثيرا على البلدان المجاورة وبلدان القوقاز الجنوبية.

البرازيل: تعد تداعيات البرازيل المنتقلة إلى البلدان المجاورة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي متوسطة. ولكن تأثير تراجع النمو في البرازيل على البلدان المجاورة في أمريكا الجنوبية عادة ما يكون كبيرا أو ذي دلالة إحصائية (راجع الرسم البياني ٤، اللوحة السفلى). ولكن تأثير الشركاء التجاريين الخارجيين لبلدان أمريكا الجنوبية عادة ما يكون أكبر كثيرا مقارنة بتأثير البلدان الأخرى داخل المنطقة.

الهند وجنوب إفريقيا: وعادة ما يكون انتقال التداعيات فيما بين بلدان جنوب آسيا محدودا للغاية. فاندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي محدود للغاية، كما أنها أقل اندماجا مع بلدان المنطقة. وبالرغم من أن انتقال التداعيات بين بلدان إفريقيا جنوب الصحراء محدود بوجه عام، يمكن أن يؤثر جنوب إفريقيا تأثيرا كبيرا على البلدان المجاورة مباشرة التي يوجد فيها بينها اندماج قوي من خلال اتحادات العملة والاتحادات الجمركية.

وبعبارة أخرى، يختلف حجم التداعيات فيما بين المناطق. ففي بعض المناطق، يزداد حجم التداعيات بسبب وجود روابط تجارية ومالية قوية بين بلدان الإقليم — على سبيل المثال، في أوروبا ووسط آسيا نتيجة تراجع النمو في روسيا، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ نتيجة التباطؤ في الصين. وعادة ما يكون انتقال التداعيات من البرازيل والهند وجنوب إفريقيا إلى الاقتصادات الأخرى في مناطق تواجد هذه البلدان محدودا.

وبالنسبة لبلدان عديدة، تفوق التداعيات الناشئة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى البعيدة تلك القادمة من بلدان الأسواق الصاعدة الكبرى المجاورة في المنطقة نفسها.

الاضطرابات المالية والتباطؤ في بلدان بريكس: يمكن أن تشهد بلدان بريكس تباطؤا أكبر من المتوقع يقترن بتقلبات في الأسواق المالية العالمية. فبالرغم من التوقع بأن أي زيادات يقرها بنك الاحتياطي الفيدرالي في أسعار الفائدة يتم تطبيقها دون مشكلات ومنتظرة منذ وقت طويل وتقترب بأداء اقتصادي قوي في الولايات المتحدة، فإنها تنطوي على مخاطر شديدة تنذر بحدوث اضطرابات في الأسواق المالية. وقد يؤثر تراجع احتمالات النمو في الأسواق الصاعدة والرائدة تأثيرا سلبيا حادا على مشاعر المستثمرين. ونتيجة لذلك، يمكن أن تتسع فروق تكلفة التمويل الكلية في هذه الأسواق ومن ثم تراجع النمو مجددا.

وقد تزداد حدة التداعيات الناجمة عن حدوث تباطؤ متزامن في جميع اقتصادات بريكس إذا ما اقترن هذا التباطؤ باضطرابات في الأسواق المالية. وفي حالة حدوث مزيد من التراجع في نمو بلدان بريكس، وصولا إلى متوسط مستواه خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وإذا ما تم تشديد الأوضاع المالية إلى حد ما — على غرار ما حدث في صيف عام ٢٠١٣ عندما تأثرت الأسواق المالية بالتشديد المحتمل للسياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي — قد يتراجع النمو العالمي بمقدار الثلث تقريبا في عام ٢٠١٦ (الرسم البياني ٥).

الحد من أثر التداعيات

إذا وقع أي حدث في الأسواق الصاعدة الكبرى تكون له أصداء في بقية أنحاء العالم. ويمكن أن يؤدي التباطؤ الحالي في اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية إلى تداعيات شديدة في بقية أنحاء العالم من خلال القنوات التجارية والمالية بسبب حجم هذه الاقتصادات ومدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي. وستكون التداعيات أكثر حدة إذا ما اقترن التباطؤ باضطرابات في الأسواق المالية.

ويجب أن يستعد صناع السياسات لمواجهة التداعيات الحادة الناجمة عن تباطؤ أكبر الاقتصادات الصاعدة الكبرى. وتتوقف السياسات الملائمة التي يمكن اتخاذها للتعامل مع هذه التداعيات على الخصائص القطرية وطبيعة الصدمة والتداعيات، فحدث هبوط دوري في اقتصادات بريكس قد يؤدي إلى ضرر مؤقت يمكن الحد منه باستخدام سياسات مالية عامة ونقدية مضادة للاتجاهات الدورية مثل زيادة الإنفاق أو خفض أسعار الفائدة.

أما الهبوط الهيكلي في مستوى النمو الممكن لبلدان بريكس فيستلزم إصلاحات أطول أجلا. ونظرا لأن التباطؤ الأخير الذي شهدته بلدان بريكس كان دوريا وهيكلية في آن واحد، يمكن دعم النشاط من خلال سياسات مالية عامة أو نقدية مضادة للاتجاهات الدورية أو إصلاحات هيكلية — في بلدان بريكس وغيرها. ويمكن المساعدة في تعزيز توقعات النمو من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية جديدة تركز على الحوكمة وأسواق العمل والمنتجات. ■

راجو هويدروم خبير اقتصادي، وأيهان كوسي مدير، وفرانزيسكا أونسورغ اقتصادي كبير، وجميعهم يعملون في مجموعة أفاق اقتصاديات التنمية التابعة لنائب رئيس البنك الدولي.

المراجع:

Huidrom, Raju, M. Ayhan Kose, and Franziska Ohnsorge, forthcoming, "Growth Spillovers from the Major Emerging Markets," World Bank Working Paper (Washington).
World Bank, 2016, Global Economic Prospects (Washington, January).